

وجديد ايمسح الوجه واليدين الي المرفقين بفرشتين
او ضربات وقال مالك في شهر الروايتين واحد
تجري ضربة واحدة للوجه والكفين بان يكون يطون
اصابعه لوجهه ويطون راحته لكفيه **هـ**

باب مسح الخفين

المسح على الخفين في السفر كما يربوا الاجماع ولم ينع
احد من جواز الالفوارج وانفق الائمة على جوازه
في السفر الا في رواية عن مالك والمسح على الخف
موقت عند ابي حنيفة والشافعي واحمد ثلاثة ايام
وليامين والمقيم يوم وليلة وقال مالك لا توقيت
للمسح للخف بل يمسح لاسبه مسافرا كان او مقوما ابدا
له ما لم يتزعه او يصبه جانية وهو للقديم من قول
الشافعي **فصل** والسنة ان يمسح اعلا الخف واطرافه
عند الثلاثة وقال احمد السنة ان يمسح اعلا فقط
فان اقتصر على اعلاه اجزاه بالانفاق وان اقتصر
على اسفله لم يجزه بالاجماع واختلفوا في قدر الاجزاء
في المسح فقال ابو حنيفة يجزيه ثلاثة اصابع فصاعدا
وقال الشافعي ما يقع عليه اسم المسح وقال احمد
مسح الاكثر تجزي ومالك رحمه الله يري الاستيعاب
بحال الغرض لكن لو غسل بمسح ما يجزي ماتت القدم
اعاد الصلاة حين استجابا في الوقت واجمعوا على

ان

ان المسح على الخفين مرة واحدة تجزي وعلى الله مني نزاع
احد الخفين وجب عليه نزع الاخر **فصل**
وانفقوا على ان ابند امن المسح من الخريف بعد اللبس
لان وقت المسح وعن احمد رواية انه من وقت المسح
واخاره ابن المنذر وقال ابن المنذر والنوري
وهو الراجح دليلا وقال الحسن البصري من وقت
اللبس وانفقوا على انه اذا انقضت مدة المسح بطلت
طهارته الا ما لكافانه على اصله في ترك مراتب
الوقت ولو مسح الخف في الخضر ثم سافر اتم مسحه مقبم
عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يتم مسح مسافر
فصل واذا كان في الخف خرقا يسيرا ما دون
الكعبين يظهر منه شيء يبر من الرجل لم يجز المسح عليه
على الجديد الراجح من مذهب الشافعي وهو مذهب
احمد وقال مالك يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش
وهو قول قديم للشافعي قال داود يجوز المسح
على الخف الخرق بكل حال وقال الثوري وغيره
يجوز المسح عليه ما لم يمكن المسح والمشي فيه وقال
الاوزاعي يجوز المسح على ما ظهر من الخف وعلى باقى
الرجل وقال ابو حنيفة ان كان الخرق مقدار ثلاثة
اصابع لم يجز المسح وان كان دوغما جاز **فصل**
ولا يجوز المسح على الجروق على الاصح من مذهب الشافعي